بعد تجاوزه الخطوط الحمراء

عاصفة الدين الداخلى تهدد الاستثمار

يواجه الاستثمار بمصر ازمة حقيقية خلال المرحلة الحالية والمقبلة نتيجة وصول حجم الدين العام الداخلى إلى المرحلة الحرجة مع اقترابه من الخطوط الحمراء مع تزايد العجز الدائم فى الموازنة العامة للدولة فى مصر سنويا الى ان وصل حجمه الى نحو 511 مليار جنيه خلال موازنة 2005 وبما ينعكس سلبا على معدل الاستثمار.

تطورت قضية الدين العام المحلى الى ان وصل معدل الدين الى الناتج المحلى الاجمالى الى نحو 91,5٪ الأمر الذى ينذر بكارثة لا يحمد عقباها خلال السنوات الخمس المقبلة.

جدول لأهم مؤشرات الدين العام والاستثمار بمصر لعام 2005	
الدين العام الخارجى	28,9 مليار دولار
الدين العام الداخلى	511 مليار جنيه
الدين العام الداخلى الى الناتج المحلى الاجمالى	91,5٪
الادخار القومى	96,8 مليار جنيه
معدل نمو الادخار	8,9٪
أعباء الدين الخارجى	2,7 مليار دولار
عجز تمويل الاستثمار	16,3 مليار جنيه
الاستثمار الاجنبى بخلاف البترول	1,8 مليار دولار
الاستثمار المحلى	110 مليارات جنيه

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء

□ **تحقيق – محمد حماد:**

وتشير احدث دراسات مركز معلومات مجلس الوزراء الى ان قضية الدين المحلى فى مصر من القضايا المزمنة التي يعانى منها الاقتصاد لانه يشمل بمفهومه الواسع الدين المحلى المستحق على الحكومة والدين المحلى المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة بالاضافة الى ديون بنك الاستثمار القومى أيضا والناتجة من الفجوة الكبيرة بين موارده وقروضه الى الحكومة والهيئات الاقتصادية.

وتشير الدراسة الى ان ارتفاع الدين العام يرجع الى الاختلاف المتزايد بين النمو فى الانفاق العام والنمو فى الايرادات العامة ايضا وهو ما ادى الى ارتفاع مستوى الدين العام وبالتالى زيادة سعر الفائدة ومن هنا يبدأ ناقوس الخطر ويقترب الاقتصاد كليا من الخطوط الحمراء لان اوضاع المالية العامة تصبح غير قابلة للاستمرار إذ ادت الى تراكم الدين بشكل يفوق قدرة الحكومة على خدمته على المدى المتوسط والطويل.

وتطور الدين العام الداخلى فى مصر خلال الآونة الأخيرة رلى معدلات بالغة الخطورة لان الدولة اعتمدت على الاقتراض الداخلى لسد العجز الضخم فى الموازنة العامة خاصة مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وواصل ارتفاعه من عام 1991 بنحو 96,7 مليار جنيه الى نحو 511 مليار جنيه مصري مع نهاية عام 2005.

وكما تؤكد بيانات مركز معلومات مجلس الوزراء ان الدين العام الداخلى لمصر بالمفهوم الشامل يتزايد سنويا بمتوسط 21,7٪ وهو ما يعنى رتفاع معدلات نمو الدين بشكل يفوق قدرة الحكومة والاقتصاد المحلى على سداد أعباء هذا الدين من أقساط وفوائد خاصة مع ارتفاع نسبة الدين الى التلج المحلى الاجمالى الى نحو 13,7٪.

وحذرت احصائيات مركز معلومات مجلس الوزراء من تفاقم ازمة الدين العام المصرى على المستوى المحلى لأن معدل النمو السنوى المركب للدين العام المحلى والذى وصل الى 13,7٪ قابلة معدل نمو للتلج المحلى الاجمالى بنحو 7,3٪ أى ان معدل نمو الدين تقريبا ضعف معدل التلج المحلى الأمر الذى يقود الحكومة الى .نفق مظلم خلال الخمس سنوات القادمة ويضعها فى مأزق حقيقى كما ان هناك نقطة مهمة فى هذا الاطار لانها تبين الحجم الكارثى لقضية الدين العام المحلى بمصر (الداخلى) والتى تتمثل فى الهوة بين معدل سعر الفائدة الحقيقى ومعدل نمو الدين والتى تطورت منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى العام المالى 1990/1991 الى ان وصل مع نهاية العام الماضى الى 3,2٪ لمعدل الفائدة الحقيقى و3٪ لمعدل التلج المحلى الحقيقى وهو مؤشر يظهر خطورة مستويات الدين العام وذلك نتيجة لنمو الاقتصاد بخطوات أبطأ من معدلات النمو فى سعر الفائدة وهو ما يترتب عليه نمو الدين العام بخطوات أسرع من قدرة الحكومة على سداده.

تقول الدكتورة عالية المهدى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مركز الدراسات المالية والاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية انه لابد أن نشير الى تضارب الارقام الحكومية فى هذا المقام فالاقتصاد المصرى لأننا حققنا خلل عام 2004 معدل نمو 16,7٪ ووصلنا الى 17,7٪ عام 2005 اى اننا ننمو بمعدل 1٪ سنويا وهذه حقيقة لابد أن نقف أمامها ونواجهها بدلا من التهرب والالتفاف حولها.

وتضيف ان المعدلات التى حققتها الدول النامية سريعة النمو مثل دول جنوب شرق آسيا وصلت الى نحو 25٪ مؤكدة ان مشكلة نمو الاستثمار فى مصر اننا ننطلق من قاعدة ضعيفة وهذا يختلف تماما عن الدول المتقدمة لأنها لديها بنية تحتية وتكنولوجية قوية لذلك فمعدل النمو لديها يكون منخفضا أما الدول النامية ومنها مصر فتحتاج الى معدلات كبيرة بهدف بناء قاعدة رأسمالية.

أما بالنسبة لحجم الديون فليس هناك خطورة من الديون الخارجية لانها فى المعدلات المقبولة حيث يصل حجمها الى نحو 28,9 مليار دولار فى حين أن الودائع الدولارية لدينا تصل الى نحو 21,5 مليار دولار كما ان خدمة الدين الخارجى تصل الى نحو 2,7 مليار دولار والهدف من الايضاحات السابقة ان معدل نمو الاستثمار السنوى ليس كافيا لكى يسترد الاقتصاد المصرى عافيته خاصة مع تضخم حجم الدين العام الداخلى لأن تكلفته تتجاوز نحو 30٪ من حجمه العام.

وتؤكد ان نقطة انطلاقة الاقتصاد المصرى تبدأ من الخروج من هذا المأزق لكن هذا كله لا يجعلنا فى وضع تشاؤمي 100٪ بل ان احد الحلول العملية من هذا الوضع هو القدرة على تنويع الاستثمار ومصر تمتلك مقومات عديدة فى هذا الاطار على رأسها قطاع السياحة والخدمات المصرفية خاصة أننا قطعنا شوطا كبيرا فى هذا المجال ويمكن ان تخدم المنطقة العربية فضلا عن صناعة السينما والتى يمكن ان تقطع مصر بالتعاون مع دول الخليج العربى شوطا لا يستهان به فمصر كانت تنتج نحو 50 فيلما فى العام فى حقبة الخمسينيات وانخفض هذا المعدل حاليا الى نحو 25 فيلما فقط والمشاركة العربية فى هذا المجال ستكون لها جدوى اقتصادية كبيرة جدا لأن تتمتع بميزة نسبية كبيرة فى هذه الصناعة على مستوى الوطن العربى اضافة الى دورة رأس المال العامل فى صناعة السينما عال ومعه يمكن أن نبنى صناعة عربية قوية.

وتشير د.عالية المهدى الى ان مشاكل نقص السيولة التى تقف كحجر عثرة فى طريق تنمية معدل الاستثمار بمصر يمكن ان يتم حلها عن طريق الاستفادة الكاملة من الملاءة المالية الموجودة فى دول الخليج العربى على أن تكون هذه الاستثمارات فى صورة استثمارات مباشرة فى صورة مشروعات مشتركة بعيدة عن الاستثمار فى سوق الاوراق المالية.

وتشدد استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على ضرورة منح المستثمرين العرب ميزات تنافسية تفضيلية لجذب استثمارات حقيقية ممثلة فى أسعار تنافسية فى الأراضى اللازمة لاقامة المشروعات والطاقة وتأهيل المناطق الصناعية لاستيعاب هذه الاستثمارات.

ويرى الدكتور العزب عصام منصور استاذ الاقتصاد والتمويل بالجامعة الأمريكية ان الزيادة فى معدل نمو الاستثمار يعتمد بشكل مباشر على معدل الزيادة فى الدخل القومى وفى الوقت نفسه فان الزيادة فى الدخل القومى تحتاج الى تحقيق زيادة فى الاستثمار وفى الادخار اى ان العلاقة فى تلك المتغيرات انعكاسية.

ويؤكد ان الاقتصاد المصرى يحتاج الى تحقيق طفرة اقتصادية وهو ما يستلزم الوصول الى معدل نمو سنوى حقيقى فى الدخل القومى لا يقل عن 10٪ سنويا لمدة تتراوح ما بين ثلاث الى اربع خطط خمسية على الأقل اى لمدة عشرين اما ويرجع ذلك الى ان الاقتصاد المصرى كغيره من الاقتصادات النامية لا يمكن ان يتقدم بمعدل نمو 3٪ او 4٪ فهذه المعدلات لا تتناسب سوى الدول المتقدمة لانها بالفعل قطعت اشواطا كبيرة من التقدم وأى نسبة نمو تحققها تؤثر فعلا فى تحسين وضعها عالميا ويرجع ذلك الى الارتباط بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبين القدرة على تحقيق مستويات معيشية افضل للمواطنين وزيادة الاجور ورفع مستوى الخدمات ولكن تحقيق هذا المعدل المرتفع يرتبط بتحقيق معدل مرتفع فى الاستثمار سواء المحلى أو الاجنبى وكذلك بتحقيق معدلات مرتفعة فى الادخار وبالنسبة لقضية زيادة معدلات الاستثمار فان جذب الاستثمارات الاجنبية الآن اصبح يواجه معوقات مختلفة نظرا للظروف العالمية السائدة فهناك دوافع استراتيجية وسياسية وراء الاقبال على الاستثمار فى العالمين العربى والاسلامى فى ظل تزايد العداء للعرب والمسلمين على المستوى العالمي ومن ثم فإن الأمل بالنسبة للاقتصاد المصرى فيما يتعلق بالاستثمارات يتمثل فى الاستثمارات العربية خاصة التعاون مع دول الخليج العربى والتى تجد ترحيبا كبيرا داخل الاقتصاد المصرى لان هذا النوع من الاستثمار يمكن ان يوصف بانه «استثمار مخلص» لذلك لابد الا تتم معاملته بنفس الاسلوب والاجراءات التى تعامل بها الاستثمارات الاجنبية غير العربية.

ويتفق الدكتور العزب مع انه ليس هناك مبرر للتخوف من عدم قدرة مصر على سداد الدين الخارجى لان الديون الملتزمة بها مصر ديون ميسرة الشروط وتسدد على آجال طويلة الأجل لكن المشكلة تكمن فى تفاقم حجم الدين الداخلى.

ويشير أحمد نصحى الخبير السابق بالبنك الدولى ان دول الخليج العربى لديها فوائض كبيرة جدا فى الاموال ومعظمها فى الخارج وهذا اعطاهم خبرة كبيرة فى مجال العمل المصرفى لذلك فهناك فرصة واعدة للاستثمار الخليجى فى مجال المصرفى بمصر عن طريق شراء حصص فى المصارف المصرية وليس تكوين محافظ استثمارية فقط.

كما ان هناك شركات ضخمة فى الخليج ولديها قدرات هائلة فى اقامة توسعات لها فمثلا ما حدث فى صفقة موانئ دبى اكدت لنا ان الخليج لديه قدرة على المنافسة العالمية وإذا تم جذب هذه الاستثمارات فى مصر ستكون فى مناخ افضل خاصة بعد النغمة التى تطارد الاستثمارات العربية دوليا.

ويرى الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الاسبق ان جميع المعايير الاقتصادية تشير الى انه ليس هناك ادنى مشكلة أو اية مخاوف بشأن قدرة مصر على سداد الدين الخارجى لان المعيار الخاص بنسبة الدين الخارجى الى التلج المحلى الاجمالى يبين ان الدين الخارجى لمصر 28,9 مليار فيما يقدر التلج المحلى الاجمالى بنحو 100 مليار دولار أى ان نسبة الدين الخارجى الى التلج المحلى الاجمالى تصل الى نحو 28,9٪ وهى نسبة آمنة بالمقارنة بالمعايير الدولية التى تقدر بنحو ما بين 100٪ و150٪.

ويؤكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الألمانى ان الحل الوحيد للخروج من نفق تفاقم ازمة الدين العام الداخلى وكذا الخارجى ودفع عجلة الاستثمار هو الصمود والذى اثبته المصريون على مر العصور خاصة وقت الشدائد وهانحن فى مواجهتها ولابد ان ننظر بعين التفاؤل الى الايجابيات المرتقبة والتى اكدها التطور الصناعى خاصة على مدار العشرة سنوات الماضية خلالها استطاع الاقتصاد المصرى الصمود فى مواجهة أزمات كثيرة.

ويضيف ان الاقتصاد المصرى ليس بمعزل عن الاقتصاد العالمى فيما يبقى الأمل معقودا على الاستثمار الصناعى وعلى وجه الخصوص النشاط التصديرى منه باعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الاقتصادية ومصدر الموارد للعملات الصعبة الذى يقع عليه العبء الأول فى تدبير العملات الصعبة اللازمة لتدبير مستلزمات الانتاج وبالتالى زيادة الانتاجية وما يتبعها من انتعاشة وعوائد تضاف الى خزينة الدولة فضلا عن النتائج الايجابية فى الميزان التجارى.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٦/٨/١٩